



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

البريد الإلكتروني: yassine-ayari@arp.tn
رقم الملف: 1820

مراسلة رقم 414 / 2018

7018
مجلس نواب الشعب
المكتب المركزي

تونس في 26 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى وزير أملاك الدولة على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: ملف فساد اداري ومالي في الأراضي الاشتراكية لمجموعة اولاد يوسف معتمدية الرقاب.

سيدي الوزير، سلاما واحتراما، أما بعد،

وردتنا مراسلة من المواطن حمدي بوجاهد يزعم من خلاله أنه بعد وفاة الشهيد محمد العكرمي في معركة فيفري 01 و 02 اكتوبر 1954 ، و ذلك بعد وفاة والده بلقاسم بن محمد سنة 1952 ، تركا ورثة قصرا (ابن و بنتين اكبرهم عمره 11 سنة) و ارامل ، و تم الاستيلاء على جميع ممتلكات العائلة (منات الهكتارات من الاراضي بالرقاب و ضواحيها و الولايات المجاورة) إضافة الى الاستيلاء على كل العقود التي تثبت الملكية ، إذ تم اسنادها من مجالس التصرف المتعاقبة، لمجموعة اولاد يوسف الرقاب ، و مجالس الوصاية المحلية(برئاسة المعتمدين) و الجهوية(برئاسة الولاية) و السلط المركزية(منذ دولة الاستقلال الى الان) الى اشخاص و مؤسسات للدولة دون وجه حق ولا ينتمون الى مجلس التصرف المذكور مع علم اعضاء المجلس بذلك

سيدي الوزير، الرجاء التفضل بالتوضيح.

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن تساؤلاتنا في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدي الوزير، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

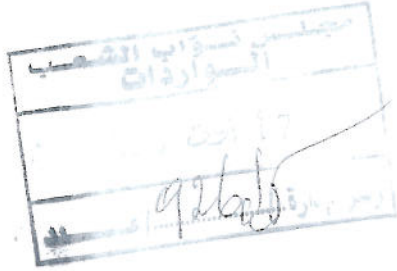
الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

18 أوت 2018

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

10/308

إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: حول الإجابة على سؤال النائب ياسين العياري .
المرجع: مكتوبكم عدد 1547 المؤرخ في 02 أوت 2018 .

وبعد، جوابا على مكتبكم المشار إليه بالمرجع والمرفق بنسخة من السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد ياسين العياري حول وقوع فساد مالي وإداري في الأراضي الاشتراكية لمجموعة أولاد يوسف بمعتمدية الرقاب من ولاية سيدي بوزيد ، من المفيد إعلامكم أن القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 حول ضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية قد أنهى كل اختصاص لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على الأراضي الاشتراكية وأنها أضحت اختصاصا للسيد والي الجهة عملا بأحكام الفصل 8 جديد من القانون عدد 69 المذكور .

وحيث أننا و منذ تولينا الوزارة كان هذا القانون قد دخل حيز التنفيذ.

ونظرا لما تقدم، فإن الموضوع أصبح من مشمولات السادة الولاة، غير أننا نبق على ذمتكم لدرس أية شبهة فساد سواء عن طريق هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

و السلام
وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
المبروك
مبروك كرسني



من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

10/308

إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال النائب ياسين العياري .
المرجع: مكتوبكم عدد 1547 المؤرخ في 02 أوت 2018 .

وبعد، جوابا على مكتوبكم المشار إليه بالمرجع والمرفق بنسخة من السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد ياسين العياري حول وقوع فساد مالي وإداري في الأراضي الاشتراكية لمجموعة أولاد يوسف بمعتمدية الرقاب من ولاية سيدي بوزيد ، من المفيد إعلامكم أن القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 حول ضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية قد أنهى كل اختصاص لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على الأراضي الاشتراكية وأنها أضحت اختصاصا للسيد والي الجهة عملا بأحكام الفصل 8 جديد من القانون عدد 69 المذكور .

وحيث أننا و منذ تولينا الوزارة كان هذا القانون قد دخل حيز التنفيذ.

ونظرا لما تقدم، فإن الموضوع أصبح من مشمولات السادة الولاة، غير أننا نبق على ذمتكم لدرس أية شبهة فساد سواء عن طريق هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية أو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

و السلام
وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
المبرور
مديرية الشؤون العقارية

